

## مذكرات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية أسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم  
فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم والشهرة	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
نبيل سامي احمد حمدان / مجهول مكان الإقامة	بداية جزاء السلط	١٩٨٧/٨/١٥	٨ صباحاً	الاحتيايل
سعيد سالم محمد / اربند	صلح دير علا	١٩٨٧/٨/١٧	«	شيك بدون رصيد
محمد مصطفى غندور	«	١٩٨٧/٨/٣١	«	جزائيه
صابر المصري	«	«	«	«
محمد فالح قاسم الشطي	«	«	«	«
عبد الله خليفة بدر	«	«	«	«
يوسف موسى ابو سليم	«	«	«	شيك بدون رصيد
محمود خلف هاجس العبادي	«	«	«	جزائيه
علي فاضل الرشراش	«	«	«	«
عيسى ابراهيم الفزاع	«	«	«	«
سعيد سالم محمد طه	«	«	«	«
احمد عبد الرحيم الدواهيك	«	«	«	«
مبضر ابراهيم احمد المصري	«	«	«	«
عبد الكريم حسن حماده	«	«	«	«
خالد سلام طشاطشه	«	«	«	«
محمود داود فلاح الشطي	«	«	«	«
عمر محمود علي	«	«	«	«
احمد علي محمد يعقوب	«	«	«	«
محمد مصطفى غندور	«	«	«	«
سعيد محمد محمد عبده	«	«	«	«
هاني احمد محمود حمدان	«	«	«	«

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

مبان : الاحد ٢٢ ذو الحجة سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٨٧ م العدد ٣٤٩٤

## الفرس

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٧  
نظام تنظيم وادارة وزارة النقل  
اتفاقية التعاون القضائي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

صفحة

١٥٣٧

١٥٤٠

مديرية المطابع العسكرية

## نحمن عجب الله بن الحسين بن عبد الله الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٧/١٩٨٧  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٧

نظام تنظيم وإدارة وزارة النقل

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة النقل لسنة ١٩٨٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة	:	وزارة النقل
الوزير	:	وزير النقل
الوكيل	:	وكيل الوزارة
المدير	:	مدير المديرية في مركز الوزارة

المادة ٣ - ١ - يكون الوكيل مرتبطاً بالوزير ومسؤولاً أمامه مباشرة من تنفيذ سياسة الوزارة والاشراف على جهازها وسائر شؤونها الادارية والمالية وحسن سير العمل فيها .

ب - يكون كل من المستشار القانوني والمدير مرتبطاً بالوكيل ومسؤولاً أمامه من القيام بالواجبات والمهام المنوطة به .

المادة ٤ - تنشأ في الوزارة المديرية والكتابات التالية :

- مديرية النقل على الطرق
- مديرية النقل على السكك الحديدية
- مديرية النقل البحري
- مديرية النقل الجوي
- مديرية الابحاث والدراسات
- ومديرية الشؤون الادارية والمالية
- ومكتب المستشار القانوني
- ومكتب الوزير

المادة ٥ - ١ - تتولى المديرية المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤ من المادة ٤ من هذا النظام كل في مجال اختصاصها القيام بالمهام والواجبات التالية :

١ - تنفيذ اهداف الوزارة في شؤون النقل ومتابعة تنفيذ تلك الاهداف .

٢ - التنسيق في العمل مع المؤسسات والشركات والهيئات المعنية بشؤون النقل .

٣ - تنظيم علاقة الوزارة مع الشركات والهيئات والاتحادات والمؤسسات العربية والاقلية والدولية العاملة في مجال النقل واعداد الاتفاقيات الخاصة به والتي تكون الملزمة طرفاً فيها .

ب - بالإضافة الى المهام والواجبات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة تتولى مديرية النقل على الطرق اجراء دراسات التعرف لنقل البضائع والركاب .

المادة ٧ - تتولى مديرية الابحاث والدراسات القيام بما يلي

- اعداد مشاريع الخطط اللازمة لتطوير قطاع النقل
- جميع المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالنقل وتنظيمها وفهرستها
- اجراء الابحاث والدراسات والقيام باعمال المسح اللازمة لتطوير النقل
- وضع البرامج التدريبية الفنية للعاملين في الوزارة والمؤسسات المرتبطة بالوزير وعقد الدورات لتنفيذها واجراء الاتصالات اللازمة لها

المادة ٨ - تتولى مديرية الشؤون الادارية والمالية القيام بالمهام والواجبات التالية :

- القيام بالاعمال الخاصة بالبريد والمراسلات وتنظيم الملفات
- متابعة شؤون الموظفين
- القيام بالشؤون المالية والمحاسبية بما في ذلك اعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة
- الاشراف على اللوازم والخدمات في الوزارة ومتابعة الامور المتعلقة بها
- القيام باعمال العلاقات العامة

المادة ٩ - يتولى مكتب المستشار القانوني بالقيام بالمهام والواجبات التالية :

- دراسة القضايا التي تحال اليه
- الاشتراك في وضع واعداد القوانين والانظمة المتعلقة بالوزارة وتنقيتها
- اية مهام قانونية اخرى يكلف بها من قبل الوزير او الوكيل

المادة ١٠ - يتولى مدير مكتب الوزير القيام بالاعمال والواجبات التي يكلف بها الوزير .

المادة ١١ - ١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير احداث اي مديرية جديدة او الغاء اي مديرية قائمة او دمجها بغيرها من المديرية في الوزارة .

ب - للوزير بناء على تنسيب من الوكيل ان يحدث اقتسماً او دمجاً او شعباً في المديرية او يلغيها او يدمجها بغيرها وذلك حسبما تقتضيه مصلحة العمل في الوزارة .

المادة ١٢ - ١ - تنشأ في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) يتم تشكيلها برئاسة الوزير وعضوية الوكيل والمديرين ، ويكون الوكيل نائباً لرئيس اللجنة عند غيابه .

ب - تتولى لجنة التخطيط القيام بالمهام والواجبات التالية :

- تحديد اهداف الوزارة في قطاع النقل ووضع الخطط لتنفيذها بالاشتراك مع الجهات المعنية وذلك في ضوء السياسة العامة للوزارة
- معالجة المشكلات التي تواجه قطاع النقل بالتعاون مع الجهات المعنية
- دراسة مشروع الموازنة السنوية للوزارة

هذا من الأصول

- ٤ - اعداد مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالوزارة .  
٥ - اية امور اخرى يعرضها الوزير عليه .

المادة ١٣ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظم .

١٩٨٧/٧/١١

عبدالله الحسين

وزير العمل وزير دولة نائب رئيس الوزراء ووزير دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
والتنمية الاجتماعية للشؤون البرلمانية للشؤون رئاسة الوزراء وزير التعليم العالي بالوكالة  
المهندس خالد الحاج حسن د. سامي جوده عبد الوهاب المجالي زيد الرفاعي

وزير شؤون الارض المحتلة وزير الزراعة مروان الصمود وزير الخارجية طاهر المصري وزير المواصلات مكي الدين الحسيني وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي

وزير المالية د. حنا فوده وزير التموين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوايدة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط

وزير العدل رياض الشكعة وزير الاعلام والثقافة ومحمد الخطيب وزير النقل المهندس احمد دحقان وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان وزير الشباب د. عيد النضيات رجائي الدجاني وزير التخطيط د. طاهر كنعان وزير الصحة د. زيد خيرة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التعاون القضائي بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية بشكلاها التالي :-

#### اتفاقية التعاون القضائي

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

وجهورية مصر العربية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية مصر العربية

رغبة منهما في تنمية وتوطيد روابط الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ، وحرصا منهما على ارساء تعاون مثمر بينهما في المجال القضائي بتيسير الالتجاء الى القضاء وتبسيط اجراءاته وتوفير الرعاية لتنفيذ الاحكام . . . . . قررتا عقد اتفاق بينهما على النحو المبين في المواد التالية :-

#### احكام عامة

مادة ١ - تتبادل وزارتا العدل في البلدين المتعاقدين بصفة منتظمة المطبوعات والمنشورات والبحوث القانونية والمجلات والقوانين النافذة التي تنشر فيها الاحكام القضائية ، كما تتبادل المعلومات المتعلقة بالتنظيمات القضائية وطرق العمل لديها .

مادة ٢ - يقوم الفريقان المتعاقدان بتشجيع زيارة الوفود القضائية وتبادل رجال القضاء بينهما وتنظيم دورات تدريبية للعاملين في هذا الجهاز .

#### الباب الاول

##### في التعاون القضائي في المواد المدنية

#### الفصل الاول

##### حق اللجوء الى المحاكم والمساعدة القضائية

مادة ٣ - يتمتع مواطنو الطرفين داخل حدود كل منهما وكذلك الاشخاص المعنوية المنشأة او المرح بها وفقا لقوانين كل طرف بحق التقاضي امام الجهات القضائية المطالبة بحقوقهم والدفاع عنها ولا يجوز لاي طرف وضع اية قيود تعيق او تحد من استعمال هذا الحق .  
ولرعايا كل من الدولتين على اقليم الدولة الاخرى الحق في التمتع بالمساعدة القضائية بذات الشروط الخاصة برعايا هذه الدولة .

هكذا من العمل



## المفصل الثاني

**اعلان الموائقي والاوراق القضائية وتبليغها**

- مادة ٤ — جرى تبليغ كافة الوثائق والاوراق القضائية بين الدولتين المتعاقبتين على النحو المبين في المواد التالية .
- مادة ٥ — تتم إجراءات التبليغ مباشرة بين السلطات القضائية المتعاقبة دون توسط الطرق الدبلوماسية ، وإذا لم توجد جهة قضائية متعاقبة تتم الإجراءات بواسطة محكم الدرجة الأولى الكائن في دائرتها محل إقامة المطلوب تبليغه .
- وبالنسبة لإعلانات وتبليغات صحف افتتاح الدعاوى المرفوعة ضد أشخاص اعتبارية مقبلة في أي من البلدين من المتعين كذلك أن ترسل صورة من الإعلان أو التبليغ إلى مكتب وزير العدل .
- ويعتبر الإعلان أو التبليغ الحاصل في إقليم أي من البلدين المتعاقبين طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية كأنه قد تم في إقليم البلد الآخر .
- مادة ٦ — يجب أن ترفق الوثائق والاوراق القضائية بالبيانات التالية : —
- ( ١ ) الاسم الكامل لكل من المطلوب إعلانهم أو تبليغهم وبهنة كل منهم والعنوان والجنسية ومحل الإقامة .
- ( ب ) الجهة التي صدرت عنها الوثيقة أو الوراق القضائية .
- ( ج ) نوع الوثيقة أو الوراق القضائية .
- ( د ) موضوع الطلب وسببه .
- مادة ٧ — لا يجوز للدولة المطلوب إليها الإعلان أو التبليغ أن ترفض إجراءه إلا إذا رأت أن من شأن تنفيذ المساس بسيادتها أو بالنظام العام أو الآداب العامة فيها .
- وفي حالة رفض التنفيذ تقوم الجهة المطلوب إليها ذلك بإخطار الجهة الطالبة بهذا الأمر مع بيان أسباب الرفض .
- مادة ٨ — جرى الإعلان أو التبليغ وفقاً للأحكام القانونية المعمورة لدى البلد المطلوب إليه الإعلان أو التبليغ ويجوز إجراءه وفقاً لطريقة خاصة تحددها الجهة الطالبة بشرط ألا تتعارض مع القوانين النافذة لدى البلد الآخر .
- مادة ٩ — يتحمل كل من البلدين نفقات الإعلان أو التبليغ الذي يتم في إقليمه .

### الفصل الثالث

## الانابات القضائية

- مادة ١٠ - يجوز لكل طرف من أطراف هذه الاتفاقية أن يطلب من الطرف الآخر أن يقوم في إقليمه نيابة عنه بأى إجراء قضائي متعلق بدعوى قائمبة قديمة خاصة سماع الشهود وتلقى تقارير الخبراء ومناقشتهم وإجراء المعاينة وطلب تحليف اليمين .
- مادة ١١ - أ - ترسل طلبات الإنابة القضائية من السلطة القضائية في إحدى البلدين المتعاقدين للسلطة القضائية بالبلد الآخر تبين فيه الإجراء القضائي المطلوب ، ماذا تبين عدم اختصاصها بحيل الطلب من تلقاء نفسها إلى الجهة المختصة .
- ب - تنفذ السلطة القضائية المختصة الإنابة المطلوبة وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة لديها وإذا رغبت السلطة الطالبة في تنفيذ الإنابة بطريقة أخرى أجيبت إلى رغبتها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المستهدفة .
- ج - تحاطب السلطة الطالبة علماً بكمكان وزمان تنفيذ الإنابة ليستثنى لصاحب العلاقة أن يخسر هو أو وكيله .
- د - ترسل طلبات الإنابة القضائية المطلوب تنفيذها لدى الطرف الآخر من طريق وزارة العدل لدى كل منهما .

- مادة ١٢ — لا يجوز رفض تنفيذ الإنابة الا في الحالات التالية :
- ١ — اذا كان التنفيذ لا يدخل في اختصاص الهيئة القضائية لدى الطرف المطلوب اليه التنفيذ .
- ب — اذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الدولة المطلوب اليها ذلك أو بالنظام العام أو
- الاداب العامة فيها أو امنها أو غير ذلك من مصالحها الأساسية .
- مادة ١٣ — اذا تعذر تنفيذ الإنابة أو تم رفضها تقوم السلطة القضائية المطلوب اليها التنفيذ باخطار السلطة

القضائية الطالبة بذلك وإعادة الأوراق مع بيان الاسباب التي دعت الى تعذر التنفيذ أو رفضه .

مادة ١٤ — يكلف الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم وتسمع اقوالهم بالطرق القانونية المتبعة لدى الطرف

المطلوب اداء الشهادة لديه .

مادة ١٥ — يكون للاجراءات التي تتم بطريق الإنابة القضائية طبقا لاحكام هذه الإنابة نفس الاثر القانوني

الذي يكون فيما لو تم امام السلطة المختصة لدى الطرف الاخر .

مادة ١٦ — تتحمل الجهة المطلوب اليها تنفيذ الإنابة تعقباتها ما عدا نفقات الخبراء ونفقات الشهود فعلى الطالب

اداء هذه النفقات وتدفع سلفا ويرسل بهايين مع ملف الإنابة .

مادة ١٧ — يجب ان ترفق مع طلب الإنابة القضائية الوثائق والأوراق القضائية ، وتوضعي الطلب البيانات التالية :

١ — الجهة الصادر عنها وان امكن الجهة المطلوب اليها .

ب — شخصية وعنوان الاطراف وعند الاقتضاء شخصية وعنوان ممثلهم .

ج — موضوع الدعوى وبيان موجز لوقائعها .

د — اعمال التحقيق أو الاجراءات القضائية الأخرى المراد انجازها في المواد المدنية ، واذا اقتضى

الامر تتضمن الإنابة القضائية فضلا عن ذلك .

هـ — اسماء وعناوين الأشخاص المطلوب سماع اقوالهم .

و — الاسئلة المطلوب طرحها عليهم أو الوقائع المراد اخذ اقوالهم في شأنها .

ز — المستندات أو الأشياء الأخرى المطلوب فحصها .

ح — الاشكال الخاصة المطلوب تطبيقها ومقالتنص المادة ١١ .

## الفصل الرابع

**الاعتراف بالاحكام القضائية وتنفيذها**

- مادة ١٨ — يعترف كل من البلدين المتعاقدين بالأحكام الصادرة من محاكم البلد الآخر الحائزة لقوة الإبرام القضي به وينفذها بالتاليه وفق الاحكام الواردة بهذا الباب .
- مادة ١٩ — لا يجوز للسلطة القضائية المختصة لدى الطرف المطلوب اليه التنفيذ ان تبحث في اساس الدعوى ولا يجوز لها ان ترفض تنفيذ الحكم الا في الحالات التالية : —
- ١ — اذا كانت الهيئة القضائية التي اصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها او بحسب قواعد الاختصاص الدولي .
- ب — اذا صدر الحكم دون ان يدعى المنفذ عليه بالحكمة واذا أدى ولم يمثل تقيلا صحيحا .
- ج — اذا كان الحكم لم يكتسب الدرجة القطعية بحسب قوانين الطرف الذي صدر به .
- د — اذا كان الحكم او السبب الذي بنى عليه مخالفا للنظام العام او الاداب العامة للطرف المطلوب اليه التنفيذ ، او اذا كان الحكم مناهضا لمبدأ معتبر كقاعدة مابعدولية .

هَذَا مِنْ أَعْلَى

هـ - إذا كان قد صدر حكم نهائي فصل في أساس الموضوع ذاته وبين الخصوم أنفسهم عن إحدى محاكم الطرف المطلوب منه التنفيذ أو كان لدى هذه المحاكم دعوى مما زالت قيد النظر بين الخصوم أنفسهم في الموضوع ذاته وكانت قد رفعت قبل أقامة الدعوى الصادر فيها الحكم المطلوب تنفيذه .

و - إذا كان الحكم صادرا على حكومة الطرف الآخر المطلوب إليه التنفيذ أو على أحد موظفيها لأعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط .

ز - إذا كان الحكم صادرا في مواد الإنفلاس أو الصلح الواتفي أو في إطار إجراءات مماثلة .

مادة ٢٠ - تعتبر محاكم الطرف الذي صدر به الحكم المختصة في الحالات التالية :-

- أ - إذا كان موطن المدعى عليه أو محل إقامته في إقليم البلد المتعاقد .
- ب - إذا كان للمدعى عليه وقت النظر بالدعوى محل أو فرع ذو صفة تجارية أو صناعية أو غير ذلك في إقليم ذلك البلد المتعاقد وكانت قد أقيمت عليه الدعوى لنزاع متعلق بممارسة نشاط هذا الفرع أو المحل .
- ج - إذا كان الالتزام التعااقدي موضوع النزاع قد نفذ أو كان واجب التنفيذ لدى ذلك البلد المتعاقد بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين المدعي والمدعى عليه .
- د - في حالات المسؤولية غير العقدية إذا كان الفعل المستوجب للمسؤولية قد وقع في إقليم البلد المتعاقد .
- هـ - إذا كان المدعى عليه قد قبل الخضوع صراحة لاختصاص محاكم ذلك البلد المتعاقد سواء كان من طريق تعيين موطن مختار أو عن طريق الاتفاق على اختصاصها متى كان قانون ذلك البلد المتعاقد لا يحرم مثل هذا الاتفاق .
- و - إذا أبدى المدعى عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة المزموع أمامها النزاع .
- ز - إذا كانت الدعوى تتعلق بمنازعة خاصة بمقتار كائن بإقليم هذه الدولة .
- ح - إذا كان للدائن بالدفعة موطن أو محل إقامة معتاد على إقليم أو أراضي هذه الدولة .
- ط - في مسائل الحضانة، إذا كان محل إقامة الأسرة أو القريب الذي يقيم معه العاصر أو القصر يقع في إقليم هذه الدولة .

مادة ٢١ - يكون الحكم الصادر من محاكم أحد البلدين والمعترف به طبقا لأحكام هذه الاتفاقية قابلا للتنفيذ لدى البلد الآخر وفقا للإجراءات الخاصة بالاعتراف بالحكم أو تنفيذه لقانون البلد المطلوب إليه التنفيذ ، وذلك في الحدود التي لا تقضي فيها الاتفاقية تفسير ذلك .

مادة ٢٢ - تقتصر مهمة الهيئة القضائية المختصة لدى البلد المطلوب إليه تنفيذ الحكم على التحقق مما إذا كان الحكم قد توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أم لا دون التعرض للموضوع ومن ثم تصدر أمرها بالتنفيذ .

مادة ٢٣ - يجب على الجهة التي تطلب تنفيذ الحكم لدى البلد الآخر تقديم ما يلي :-

- أ - صورة كاملة رسمية من الحكم مصدقا على التوقيعات فيها من الجهة المختصة .
- ب - شهادة أو مشروعات تفيد بأن الحكم أصبح نهائيا وحائزا لقوة الإبر المقتضى به .
- ج - أصل ورقة إعلان الحكم أو أي محرر آخر يقوم مقام الإعلان .
- د - وإذا اقتضى الحال صورة من ورقة تكليف الخصم الغائب بالحضور معتبرة من الجهة المختصة .

### الفصل الخامس الصلح القضائي وأحكام المحكمين

مادة ٢٤ - السندات التنفيذية التي أبرمت أو يتسم إبرامها في أي من البلدين المتعاقدين يؤمر بتنفيذها طبقا للإجراءات المتبعة بالنسبة للأحكام القضائية إذا كانت خاضعة لتلك الإجراءات ويشترط ألا يكون في تنفيذها ما يتعارض مع الدستور أو النظام العام أو الآداب لدى البلد المطلوب إليه التنفيذ . ويتعين على الجهة التي تطلب تنفيذ السند لدى البلد الآخر أن تقدم صورة منه مضمومة بخاتم الموثق مصدقا عليها أو شهادة صادرة منه تفيد أن السند حائزا لقوة السند التنفيذي .

مادة ٢٥ - يعترف الطرفان المتعاقدان بأحكام المحكمين وتنفيذ في إقليم البلد الآخر بنفس الكيفية التي تنفذ بها الأحكام القضائية المنصوص عليها في هذا الباب مع مراعاة القواعد القانونية لدى البلد المطلوب التنفيذ لديه ولا يجوز للهيئة القضائية لدى هذا البلد أن تبحث في موضوع التحكيم ولا أن ترسخ الحكم إلا في الحالات التالية :-

- أ - إذا كان قانون الجهة المطلوب منها تنفيذ حكم المحكمين لا يجيز حل النزاع عن طريق التحكيم .
  - ب - إذا كان حكم المحكمين صادرا تنفيذا لشروط ولمقد تحكيم باطل أو لم يصبح نهائيا .
  - ج - إذا كان المحكمون غير مختصين للنظر بالنزاع .
  - د - إذا لم يتم تبليغ الخصوم على الوجه الصحيح .
- هـ - إذا كان في حكم المحكمين ما يخالف النظام العام أو الآداب لدى البلد المطلوب إليه التنفيذ .
- ويتعين على لجنة التي تطلب التنفيذ أن تقدم صورة معتدة من الحكم مصحوبة بشهادة صادرة من الجهة القضائية تفيد اكتسابه للمصيغة التنفيذية .

### الباب الثاني في التعاون القضائي الجنائي الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٢٦ - تقوم وزارة العدل لدى كل من البلدين المتعاقدين بإرسال كشف من الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضد مواطنيه وفي حالة توجيه اتهام إليهم من النيابة العامة أو الجهات القضائية الأخرى يجوز لأي منها أن تحصل مباشرة من الجهات المختصة على صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالشخص الموجه إليه الاتهام .

### الفصل الثاني إعلان الوثائق والأوراق القضائية وتبليغها

مادة ٢٧ - يجري تبليغ الوثائق والأوراق القضائية بين البلدين المتعاقدين على النحو المبين في المادتين ٥ و ٦ من هذه الاتفاقية .

وتراعى أحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية عند رفض إجراء التبليغ .

### الفصل الثالث الانابات القضائية

مادة ٢٨ - ١ - تتولى الدولة المطلوب إليها طبقا للتشريع تنفيذ الانابات القضائية المتعلقة بقضية جنائية والمرسلة إليها من السلطات القضائية في الدولة طالبيه ويكون موضوعها مباشرة أعمال تحقيق أو إرسال أدلة إثبات أو ملفات أو مستندات أو دفاتر تجارية أو مراسلات أو أية أوراق تتعلق بالجريمة .



٢ - إذا رغبت الدولة الطالبة في أن يحلف الشهود أو الخبراء يمينا قبل الإدلاء بأقوالهم فعليها أن توضح ذلك صراحة ، وتحقق الدولة المطلوب إليها هذا الطلب إذا لم يتعارض مع تشريعها .  
٣ - يجوز أن ترسل الدولة المطلوب إليها نسخا أو صوراً ضوئية ، بشرط مطابقتها للملصقات أو المستندات المطلوبة . ومع ذلك إذا أبدت الدولة الطالبة صراحة رغبتها في الحصول على الأصول تجاب إلى هذا الطلب كلما أمكن ذلك .

٤ - لا يجوز للجهات القضائية استخدام المعلومات المرسلة إلى الدولة الطالبة إلا في إطار الدعوى التي طلبت من أجلها .

مادة ٢٩ - تحيط الدولة المطلوب إليها الدولة الطالبة ببيان زمن تنفيذ الإنابة القضائية إذا أبدت هذه الدولة صراحة رغبتها في ذلك ، ويسمح للسلطات والأشخاص المعنية بالحضور إذا قبلت الدولة المطلوب إليها ذلك .

مادة ٣٠ - لا يجوز رفض الإنابة إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذه الاتفاقية أو إذا كان الطلب متعلقاً بجريمة يعتبرها الطرف المطلوب إليه التنفيذ ذات صبغة سياسية .

مادة ٣١ - إذا تعذر تنفيذ الإنابة أو تم رفضها تقوم السلطة القضائية المطلوب إليها التنفيذ بإخطار السلطة القضائية الطالبة بذلك وإعادة الأوراق مع بيان الأسباب التي دعت إلى تعذر التنفيذ أو رفضه .

#### الفصل الرابع

حضور الشهود والخبراء والحصانة التي يتمتعون بها

مادة ٣٢ - كل شاهد أو خبير يعين بالحضور لدى السلطة القضائية في أحد البلدين المتعاقدين له الحق بالحضور بمحض اختياره لهذا الغرض ويتمتع بحصانة ضد اتخاذ أية إجراءات جزائية بحق أو القبض عليه أو حبسه عن أعمال أو تنفيذ أحكام سابقة صادرة بحق من السلطة القضائية لدى الطرف الطالب وتزول هذه الحصانة بعد انقضاء ٣٠ يوماً على تاريخ استغناء الهيئات القضائية عن وجوده في أقاليمه .

مادة ٣٣ - للشاهد أو الخبير الحق في تناقضي مصروفات السفر والإنابة وما فاتته من أجر أو كنسب من الطرف الطالب ويحدد ذلك كله بناء على الأنظمة المرعية في البلد الطالب وتدفع مقدماً من قبل صاحب الشأن .

مادة ٣٤ - إذا تم استدعاء شخص محبوس للشهادة أو أداء الخبرة يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بنقله للبتول أمام الجهة القضائية لدى الطرف الآخر ويتحمل صاحب الشأن في البلد الطالب نفقات نقله ويظل محبوساً حتى يتم أعادته في أقرب وقت ممكن .

مادة ٣٥ - يجوز للجهة المطلوب إليها نقل المحبوس رفض هذا الطلب في الحالات التالية :-

- إذا كان وجوده ضرورياً لدى الطرف المطلوب إليه نقله .
- إذا كان من شأن نقله إطالة أمد الحبس .
- إذا تعذر نقله لاعتبارات لا يمكن التغلب عليها .

#### الفصل الخامس

تسليم المتهمين والمحكوم عليهم

مادة ٣٦ - يتمتع كل من البلدين المتعاقدين بتسليم الأشخاص المتواجدين على أقاليم الوجهة إليهم اتهام من الجهات المختصة أو المحكوم عليهم من الجهات القضائية لدى أي من البلدين وذلك طبقاً للقواعد والأحكام الواردة بهذا الباب .

مادة ٣٧ - يجوز للدولة المطلوب إليها التسليم أن تمتنع عنه إذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكاب الجريمة على أن تتولى محاكمته وفقاً لقوانينها وتقوم بتبليغ نتيجة هذا القرار إلى الدولة الطالبة .

وتحدد الجنسية في تاريخ وقوع الجريمة المطلوب من أجلها التسليم .

مادة ٣٨ - لا يسمح بالتسليم في الحالات التالية :-

- إذا كانت الجريمة لها صبغة سياسية .
- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية .
- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت كلها أو بعضها في إقليم الجهة المطلوب إليها التسليم .
- إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي لدى الطرف المطلوب إليه التسليم .
- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت أو انقضت أو انقضت قد سقطت بعض المدعى بموجب القوانين النافذة في البلد طالب التسليم .
- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم البلد الطالب من شخص لا يحمل جنسيتها وكان قانون الطرف المطلوب إليه التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبها اجنبي خارج إقليمها .
- إذا صدر عفو عام لدى الطرف طالب التسليم .
- إذا كان قد سبق توجيه اتهام بشأن جريمة لدى الطرف المطلوب إليه التسليم أو كان قد سبق صدور حكم بشأنها في دولة ثالثة .

مادة ٣٩ - إذا كانت الجريمة المعنية معاقباً عليها بالاعدام، يجوز تقرير التسليم وفقاً للشروط المقررة في هذه الاتفاقية إذا تقرر ذلك بناء على خطابات متبادلة بين الحكومتين بالنسبة لكل حالة على حدة .

مادة ٤٠ - يكون التسليم واجباً إذا توفرت الشروط التالية

- إذا كان الشخص ملحقاً أو محكوماً بجناية أو جنحة معاقباً عليها في تشريعات الطرفين المتعاقدين بعقوبة سالية للحريّة لمدة سنتين على الأقل أو بعقوبة أشد في قوانين كل منهما .
- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في أراضي الدولة الطالبة أو كانت قد ارتكبت خارج أراضي الدولتين وكانت قوانين كل منهما تعاقب على الجرم إذا ارتكب خارج أراضيها .
- إذا كان الشخص محكوماً عليه من محاكم الدولة الطالبة من الجرائم المشار إليها إما بعقوبة سالية للحريّة لمدة ستة أشهر على الأقل أو بعقوبة أشد في قوانين كل منهما .

مادة ٤١ - لا تعتبر جرائم سياسية :-

- التعمد على رئيس كل من الدولتين المتعاقدين أو أفراد أسرته
- جرائم القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو ضد أفراد السلطات أو وسائل النقل والمواصلات .

مادة ٤٢ - يقدم طلب التسليم كتابة إلى الجهة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التسليم بالطريق الدبلوماسي مرفقاً بما يلي :-

- بيان يتضمن إيضاحات وإغية عن هوية وأوصاف الشخص المطلوب تسليمه وصورته إن أمكن .
- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة وصادرة وفقاً للوائح المقررة في قانون الجهة طالبة التسليم أو صورة رسمية من ذلك .
- بيان بالأعمال المطلوب التسليم من أجلها ومكان وزمان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية التي تنطبق عليها وتنصوص هذه المواد .

هكذا من الأعمال

مادة ٤٣ - يجوز في احوال الاستعجال وبناء على طلب الجهة المختصة لدى الطالب ان يتم القبض على الشخص المطلوب تسليمه الى حين وصول طلب تسليمه ويبلغ هذا الطلب اما بطريق البريد او بالبرقيات او اية وسيلة اخرى يمكن اثباتها كتابة. ويجب ان يبين بالطلب نوع الجرم المسند اليه والمعقوبة المقررة له وزمان ومكان وقوعها وبما يجعل طلب تسليمه مستوفيا لشرائطه القانونية طبقا لاحكام هذه الاتفاقية ولا يجوز ان تزيد مدة التوقيف عن ٣٠ يوما ويجوز اخلاء سبيله بالكفالة خلال هذه المدة ولا يجوز بآية حالة من الحالات ان يظل موقوفا بعد انتهاء هذه المدة .

مادة ٤٤ - اذا تبين للجهة المطلوب اليها التسليم انها بحاجة الى ايضاحات تكميلية للتحقق من توافر شروط التسليم المنصوص عنها في هذا الباب ورات انه من الممكن تدارك هذا النقص فتقوم باخطار الطرف الطالب قبل رفض الطلب وللطرف المطلوب اليه التسليم تحديد ميعاد جديد للحصول على هذه الايضاحات .

مادة ٤٥ - اذا تعددت طلبات التسليم من دول مختلفة لآية عن ذات الفعل او عن افعال متعددة فيكون لآي من الطرفين المتعاقدين ان يفصل في هذه الطلبات بطلق حرية مرأيا في ذلك كله جميع الظروف وعلى الاخص امكان التسليم اللاحق بين الدول وتاريخ وصول الطلبات ودرجة خطورة الجرائم والمكان الذي ارتكبت به .

مادة ٤٦ - مع الاحتفاظ بحقوق الجهة المطلوب منها التسليم او بحقوق الغير تسلم الى الدولة طالبة الاشياء التي حازها الشخص المطلوب تسليمه نتيجة ارتكاب الجريمة المطلوب من اجلها والالات التي استعملت في ارتكابها وجميع الاشياء التي تساعد على تحقيقها وتسلم هذه الاشياء للدولة طالبة اذا صدر قرار بالموافقة على التسليم او تعذر تسليمه بسبب موت الشخص او هربه او عدم امكان القبض عليه واذا كانت الدولة المطلوب منها التسليم او الغير قد اكتسب حقوقا على هذه الاشياء فيجب ردها في اقرب وقت ممكن وبلا مصاريف بعد الانتهاء من مباشرة الاجراءات في اقليم الدولة طالبة .

مادة ٤٧ - يفضل في طلبات التسليم من قبل الجهة المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين طبقا للاوضاع القانونية النافذة وقت تقديم الطلب .

مادة ٤٨ - ١ - تختبر الجهة المطلوب اليها التسليم الجهة طالبة بالطريق الدبلوماسي بقرارها بشأن التسليم .  
ب - ويجب تسبيب طلب الرفض الكلي او الجزئي . وفي حالة القبول يحاط الطرف الطالب علميا بكان وتاريخ التسليم .

ج - على الطرف الطالب ان يتسلم الشخص المطلوب بواسطة رجاله في التاريخ المكان المحددين لذلك فاذا لم يتم استلام الشخص المطلوب في التاريخ المحدد جاز الافراج عنه بعد انقضاء ٣٠ يوما على التاريخ المحدد للتسليم دون تلباه ، وفي كل الاحوال يجب الافراج عنه بعد مرور ٤٠ يوما على التاريخ المحدد للتسليم ولا يجوز المطالبة بالتسليم مرة اخرى عن الفعل او الاعمال التي يطلب من اجلها التسليم .

د - اذا حالت ظروف استثنائية دون تسليمه او تسلمه وجب على الطرف صاحب العلاقة ان يخبر الطرف الاخر بذلك قبل انقضاء الاجل ويتفق الطرفان على اجل اخر وفي هذه الحال تطبق بنود الفقرة ج عند التأخير .

مادة ٤٩ - ١ - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه محكوما عليه لدى الطرف المطلوب اليه التسليم او وجهها اليه اتهام عن جريمة غير الجريمة التي طلب من اجلها التسليم وجب على هذا الطرف رغم ذلك ان يفصل في طلب التسليم وان يخبر الطرف الطالب بقراره فيه وفقا للشروط المنصوص عليها في البندين ا و ب من المادة ٤٨ من هذه الاتفاقية .

وفي حالة القبول يؤجل تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته لدى الطرف المطلوب اليه التسليم واذا كان محكوما عليه حتى يتم تنفيذ المعقوبة المحكوم بها ، ويتبع في هذه الحالة ما نصت عليه المادة ٤٨ وتطبق احكام البندين (ج و د) من المادة المشار اليها .

ب - لا تحول احكام هذه المادة دون امكان ارسال الشخص المطلوب مؤقتا للثبوت امام السلطات القضائية لدى الطرف الطالب على ان يتم مراحاة بامدته بمجرد ان تصدر الهيئة القضائية قرارها بشأنه .

مادة ٥٠ - اذا وقع اثناء سير الاجراءات المتخذة ضد الشخص المطلوب تسليمه تعديل في تكييف الفعل موضوع الجريمة فلا يجوز توجيه اتهام اليه او محاكمته الا اذا كانت العناصر المكونة للجريمة بتكييفها الجديد تنبئ التسليم .

مادة ٥١ - لا يجوز توجيه اتهام الى الشخص الذي سلم او محاكمته وجاهيا (حضوريا) او حبسه تنفيذ لمعقوبة او فرض اي قيد على حريته محكوما بها عن جريمة سابقة على تاريخ التسليم خلاف تلك التي سلم من اجلها والجرائم المرتبطة بها الا في الحالات التالية : -

١ - اذا كان الشخص المسلم قد اتاحت له حرية ووسيلة الخروج من اقليم الطرف المسلم اليه ولم يغادر خلال ٣٠ يوما من الافراج عنه نهائيا او خرج منه وعاد باختياره .

ب - اذا وافق على ذلك الطرف الذي سلمه بشرط تقديم طلب جديد مرفقا بالمستندات المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذه الاتفاقية ومحض قضائي يتضمن اقوال الشخص المسلم بشأن امتداد التسليم ويشار فيه الى انه اتحت له الفرصة لتقديم مذكرة بدفاعة الى الجهات المختصة لدى الطرف المطلوب اليه التسليم .

مادة ٥٢ - يجوز تنفيذ الاحكام الغاضية بمعقوبة سالبة للحرية لمدة تقل عن سنة في اقليم احد الطرفين الموجود فيه المحكوم عليه بناء على طلب الطرف الذي اصدر الحكم اذا وافق على ذلك المحكوم عليه والطرف المطلوب لديه التنفيذ .

مادة ٥٣ - يتحمل الطرف المطلوب اليه التسليم جميع المصاريف المترتبة على اجراءات التسليم التي تتم فوق اراضيه ويتحمل الطالب مصاريف مرور الشخص خارج اقليم الطرف المطلوب اليه التسليم ، كما يتحمل الطالب جميع مصاريف عودة الشخص المسلم الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه اذا ثبت عدم مسؤوليته او حكم ببرأته .

مادة ٥٤ - باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة ٥١ فقرة ٢ تشترط موافقة الدولة المطلوب اليها للسماح للدولة طالبة بتسليم الشخص المسلم اليها الى دولة ثالثة وتوجه الدولة طالبة طلبا الى الدولة المطلوب اليها مصحوبا بصورة من المستندات المقدمة عن الدولة الثالثة .

مادة ٥٥ - ١ - توافق كل من الدولتين على مرور الشخص المسلم الى اي منها عبر اراضيها وذلك بناء على طلب يوجه اليها بالطريق الدبلوماسي ويجب ان يكون الطلب مؤيدا بالمستندات اللازمة لاثبات ان الامر متعلق بجريمة يمكن ان تؤدي الى التسليم .

٢ - في حالة استخدام الطرق الجوية تتبع الاحكام الاتية : -  
١ - اذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة تقوم الدولة طالبة باخطار الدولة التي ستعبر الطائرة فضاءها مفرقة وجود المستندات المنصوص عليها في المادة ٤٢ فقرة (ا) وفي حالة الهبوط الاضطراري تترتب على هذا الاخطار اثار طلب الحبس المؤقت المشار اليه في المادة ٤٢ وتوجه الدولة طالبة طلبا عاجليا بالمرور .

ب - اذا كان من المقرر هبوط الطائرة فوجب على الدولة ان تقدم طلبا بالمرور طبقا لاحكام هذه المادة .

٣ - في حالة ما اذا كانت الدولة المطلوب منها الموافقة على المرور تطلب هي الاخرى تسليم الشخص ويجوز تأجيل المرور حتى ينتهي قضاء هذه الدولة من الفصل في امره .

مادة ٥٦ - ١ - تتحمل الدولة المطلوب اليها جملة المصروفات الناشئة عن اجراءات التسليم على اقليمها .  
٢ - تتحمل الدولة طالبة المصروفات الناشئة عن مرور الشخص على ارض الدولة المطلوب اليها المرور .



## الفصل السادس

## تنفيذ عقوبات المحكوم عليهم لدى الدولة التي ينتمون اليها

مادة ٥٧ — تنفذ الاحكام الجنائية ( الجزائية ) البينة وواجبة التنفيذ الصادرة لدى احد البلدين المتعاقدين لدى اقليم البلد الاخر اذا كان المحكوم عليه متمتعاً بجنسية ذلك البلد بناء على طلبه او من يمثله اذا توفرت الشروط التالية : —

- ١ — ان تكون الجريمة التي يستند عليها الطلب معاقبة عليها بموجب تشريع كل من الدولتين .
- ب — ان تكون العقوبة المحكوم بها سالبة للحرية لا تقل مدتها او المدة المتبقية منها او العاقبة للتنفيذ عن سنة .
- ج — ان تكون العقوبة من اجل عمل معاقب عليه لدى الطرف المطلوب التنفيذ لديه بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة .

مادة ٥٨ — تخطر كل من الدولتين المتعاقبتين الدولة الاخرى باي حكم ادانة صادر ضد أحد مواطنيها ويكون من شأنه جواز اجراء النقل طبقاً لهذه الاتفاقية .

تحيط السلطات المعنية في الدولة الصادر عنها الحكم أي مواطن للدولة الاخرى محكوماً عليه بحكم بات بالامكانية المتاحة له من ان يحصل طبقاً للشروط هذه الاتفاقية ، على نقله الى البلد الذي يحمل جنسيته لتنفيذ عقوبته فيه .

ويتعين ان يخطر المحكوم عليه كتابة بكل قرار تصدره احدى الدولتين بشأن طلب النقل .

مادة ٥٩ — يكون نقل المحكوم عليه مرفوضاً —

- ١ — اذا كانت احدى الدولتين ترى انه من شأن النقل المساس بسيادتها او امنها او نظامها العام او الاداب العامة فيها او المبادئ الجوهرية لنظامها القانوني او اية مصالح اخرى اساسية .
- ب — اذا كانت العقوبة قد انقضت بمضي المدة طبقاً لتشريع اي من الدولتين .
- ج — اذا كانت الجريمة التي حكم من اجلها جرمية عسكرية .
- د — اذا كان حكم الادانة صادراً من محكمة عسكرية .

مادة ٦٠ — يسري على المحكوم عليه العفو العام الصادر في اي من البلدين كما يسري عليه العفو الخاص الصادر عن الجهة المختصة في البلد الذي أصدر الحكم .

مادة ٦١ — يجوز رفض طلب النقل : —

- ١ — اذا كان نظام تنفيذ العقوبة لدى البلد المطلوب اليه التنفيذ لا يتفق ونظام التنفيذ لدى البلد الصادر فيه الحكم .
- ب — اذا كانت السلطات المعنية في الدولة المطلوب لديها التنفيذ قررت عدم تحريك الاجراءات الجنائية او وقف الاجراءات التي باشرتها بسبب الاعمال ذاتها .
- ج — اذا كانت الاعمال التي صدر عنها حكم الادانة محلاً لاجراءات جنائية تبأثرها الدولة المطلوب لديها التنفيذ .
- د — اذا لم يسدد المحكوم عليه المبالغ والغرامات والمصاريف القضائية والتعويضات والاحكام المالية ايا كانت طبيعتها المحكوم بها عليه .

مادة ٦٢ — ١ — تكون العقوبة المحكوم بها واجبة التنفيذ مباشرة في الدولة المطلوب لديها التنفيذ بالنسبة للشخص المتبقي للتنفيذ في الدولة التي اصدرت الحكم .

٢ — اذا كانت العقوبة المحكوم بها من حيث طبيعتها ومدتها اشد من تلك المقررة في قانون الدولة المطلوب لديها التنفيذ للاعمال ذاتها ، تسبق السلطة القضائية المختصة بها هذه العقوبة بعقوبة اخرى سالبة للحرية او تنزل بالعقوبة الى الحد الاقصى الواجب التطبيق قانوناً .

مادة ٦٣ — تخبر الدولة المطلوب لديها التنفيذ الدولة التي اصدرت الحكم بناء على طلبها باثر التنفيذ .

مادة ٦٤ — يتم تنفيذ العقوبة طبقاً لانتظمة التنفيذ المعمول بها لدى البلد طالب التنفيذ على ان تخضع ( تنزل ) منها مدة التوقيف ( الحبس ) الاحتياطي ومقتضاء المحكوم عليه من اجل الجريمة ذاتها .

مادة ٦٥ — تختص الدولة التي اصدرت الحكم وحدها بالفصل في اي طلب باعادة النظر في الحكم الصادر بالادانة

مادة ٦٦ — ١ — تحيط الدولة التي اصدرت الحكم دون ابطاء الدولة المطلوب لديها التنفيذ باية قرارات او اجراءات تمت مباشرتها في اقليمها يكون من شأنها انتهاء تنفيذ العقوبة كلها او بعضها .

٢ — تنهى السلطات المختصة في دولة التنفيذ تنفيذ العقوبة فور اخطارها باي قرار او اجراء يكون من شأنه تجرييد العقوبة من قابليتها للتنفيذ

## الفصل السابع

## الاجراءات

مادة ٦٧ — يقدم طلب النقل كتابة . ويوضح فيه شخصية المحكوم عليه ومحل حبسه في دولة الادانة ومحل اقامته في دولة التنفيذ . ويكون مصحوباً بالقرار يتضمن موافقة المحكوم عليه او يمثله على نقله .

مادة ٦٨ — ترسل دولة الادانة الى دولة التنفيذ النسخة الاصلية للحكم الصادر بالادانة او صورة رسمية منه . وتؤكد قابلية الحكم للتنفيذ . وتوضح قدر الامكان ظروف الجريمة وزمان ومكان ارتكابها ووصفها القانوني . وتوفر كل المعلومات الضرورية عن المدة المتبقية الواجبة التنفيذ من العقوبة . ومدة الحبس الاحتياطي التي تم فضاؤها وما سبق تقريره من انقاص للعقوبة ، وكذلك عن شخصية المحكوم عليه ومسلكه في دولة الادانة قبل وبعد النطق بحكم الادانة .

تحيط دولة التنفيذ دولة الادانة علماً قبل قبول طلب النقل بالحد الاقصى للعقوبة المقررة في تشريعها من الاعمال ذاتها .

اذا رأت احدى الدولتين ان المعلومات الواردة اليها من الدولة الاخرى غير كافية لتطبيق هذه الاتفاقية تطلب المعلومات الاضافية الضرورية .

مادة ٦٩ — ترسل طلبات النقل من وزارة العدل في احد البلدين الى وزارة العدل في البلد الاخر .

مادة ٧٠ — تعفى الاوراق والمستندات المرسلة طبقاً لهذه الاتفاقية من اية اجراءات تصديق . وتكون موقعة عليها ومختومة بخاتم الجهة المختصة .

مادة ٧١ — تكون مصاريف النقل على عاتق الدولة التي تقدمت بطلب النقل ، ومع ذلك تستثنى المصاريف التي انقشت كلها في اقليم الدولة الاخرى .

ويكون توفير الحراسة اثناء النقل على عاتق الدولة التي تتحمل مصاريف النقل ولا يجوز لدولة التنفيذ باي حال ، ان تطلب استرداد المصاريف التي انقشتها لتنفيذ العقوبة ومراقبة المحكوم عليه .

هكذا من الأشهر